Wadi Alshatti University Journal of
Pure and Applied Sciences

مجلة جامعة وادي الشاطئ
للعلوم البحتة والتطبيقية

The First International Online Conference on Sustainability- May 12-14 , 2026, Al 'Ajalat - Libya

RESEARCH ARTICLE **SUSTAINABLE DEVELOPMENT**

The Role of Digital Transformation in Achieving Sustainable Development

Abdelfattah Abdalraheem Almesmari[1,*]

[1]Sociology Department, Faculty of Arts, University of Benghazi, Benghazi, Libya

ARTICLE HISTORY
Received 07 March 2026
Revised 12 April 2026
Accepted 23 April 2026
Online 22 May 2026

KEYWORDS
Digital transformation;
Sustainable development;
Development Fund.

ABSTRACT

Summary: The study aims to highlight the role of digital transformation in achieving sustainable development, in light of the impact of economic and political difficulties on development in Libyan society. It also seeks to highlight the role of digital transformation in developmental projects, and the extent of its impact in creating a shift at the economic level in the field of development. The study attempts to answer the main question, which is: what is the role of digital transformation in achieving sustainable development? The study was based on the functional perspective as its sociological approach and adopted the descriptive analytical method, by presenting the scientific material while observing the logical sequence of the topic's elements, defining some related concepts, and then proceeding to present the other elements. The study relied on the method of comprehensive survey of all members of the study population, where data were collected using a questionnaire and processed using the statistical package (SPSS).

دورالتحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة

عبدالفتاح عبدالرحيم المسماري[1,*]

الكلمات المفتاحية
التحول الرقمي
التنمية المستدامة
صندوق التنمية بنغازي

الملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة, في ظل تأثير الصعوبات الاقتصادية و السياسية على التنمية في المجتمع الليبي, كما تسعى لإبراز دور التحول الرقمي في المشاريع التنموية, ومدى تأثيره في إحداث نقلة على المستوى الاقتصادي في مجال التنمية, وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي مفاده ما دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة, وانطلقت الدراسة من المنظور الوظيفي كتوجه سيسيولوجي لها, واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, من خلال عرض المادة العلمية ومراعة التسلسل الفكري لعناصر الموضوع, و تحديد بعض المفاهيم ذات العلاقة ومن ثم الشروع في عرض العناصر الأخرى, وقد تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة, حيث تم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان, ومعالجة البيانات باستخدام المجموعة الإحصائية,(spas), وتم تقسيم البحث إلى عدة عناصر تشمل على المقدمة التي تتضمن منهجية البحث , عناصر الموضوع وتفصيلاته , وأخيرا الخاتمة واهم النتائج والتوصيات ,وقائمة المراجع التي تم استخدامها, وقد توصلت الدراسة إلى أهمية عملية الإصلاح المؤسسي في دعم برامج التنمية المستدامة, من خلال إعادة تشكيل وتنظيم خطط والأنظمة المؤسسية وتحسين جودتها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة .

المقدمة

تشكل التنمية المستدامة احد اهم المواضيع المهمة التي تؤدي دورا فاعلا ومهما في تحسين مستوى حياة الأفراد بشكل عام ,وخاصة الاجتماعية منها وخاصة في الدول النامية التي لازالت تصارع من اجل الخروج من دائرة النمو الغير فعال, الذي يبدد كل ثرواتها,بصورة تتعلق بعملية رفع مستوى المعيشة وإحداث تغيرات إيجابيه على مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية, معتمدة في ذلك على إعداد خطط مبرمجة هادفة تراعي إمكانياتها المتاحة في اطار وعاء زمني, فبرامج التنمية المستدامة في ليبيا عانت على مستوى البيئة الاجتماعية الحاضنة لمشاريع التنمية, كذلك عدم تحقيق تلك النتائج العملاقة خاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات النفطية التي تتوفر عليها الدولة الليبية, كذلك الضعف الذي تعاني منه المؤسسات التنموية والذي انعكس بدوره على فاعلية ونجاح برامج التنمية المستدامة, فالتحول الرقمي واحد من اهم عملية التمهيد لتحقيق تنمية مستدامة على أسس رصينة, ومن هذا المنطلق تمحور هذا البحث حول دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة,حيث سيتم التطرق لمفهوم التحول الرقمي ,واهم عناصره وأليات تطبيقه في المشاريع التنموية, إضافة إلى دوره في دوران عجلة التنمية المستدامة, بالإضافة إلى استعراض مفهوم التنمية المستدامة , واهم التحديات الاجتماعية التي تعترض خطط التنمية في ليبيا وخاصة

*Corresponding author
https://doi.org/10.63318/waujpas.sp_FISCSDR2026_01
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

التكنولوجية و المؤسسية, كما تحتاج إلى الإعداد الجيد ومراعاة الموارد المتاحة , إضافة إلى العوامل الثقافية ونمط القيم السائدة في المجتمعات ,والتي تشكل عاملا جوهريا في دعم خطط التنمية الاجتماعية والإصلاح, ونتيجة لتلك المعوقات التي تتجسد في مشاكل التصنيع وقلة الموارد الطبيعية وانتشار الأمية وسوء التعامل مع السياسات التنموية وانتشار مظاهر الفساد المالي في اغلب المجالات المجتمعية,إضافة إلى التركيبة الاجتماعية المعقدة التي تناهض التغيير وتتمسك بالنمط التقليدي لتلك المجتمعات, ومن هذا المنطلق تركز هذه الدراسة على دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة, فالتنمية في تاريخها والمراحل التي مرت بها كانت دوما تواجه عدة معوقات إدارية ومالية ومؤسسية تعمل على تقليل فاعليتها وجودتها في تقدم المجتمع, وتتمثل أهمية التطوير الرقمي على صعيد المؤسسات الرسمية في كونه يقلل من حجم الفساد ويصلح المنظومة الإدارية المتواضعة ,كذلك تسهم عملية الرقمنة في دعم مشاريع التنمية الاجتماعية في هذه المجتمع, الأمر الذي سينجم عنه ازدياد حالة الانتعاش الاجتماعي, لذلك لابد من اتخاذ كافة التدابير العلمية الداعمة لعملية التحول الرقمي لضمان تحقيق اكبر قدر من أهداف التنمية المستدامة.

أولا الاطار النظري للدراسة:

تحديد موضوع وأهمية الدراسة:

يتحدد موضوع الدراسة في كون التحول الرقمي يؤدي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع, من خلال العمل على تطوير جودة عمل المؤسسات لتكن فعالة في إحداث التغيرات الإيجابية المرغوبة, حيث أن المؤسسات الرسمية عانت من الكثير من المشاكل والصعوبات على مختلف الأصعدة , مما جعل جميع مجهوداتها لا تعطي أي نتيجة إيجابية وذلك ناجم من تأثير تلك المشاكل التي تقف حجر عثرة أمام برامج التنمية المستدامة, ومن هذا المنطلق تركز هذه الدراسة على دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة, بغية التعرف على التغيرات التي يحدثها هذا التحول, ومدى تأثيرها في تفعيل وإنجاح الخطط التنموية المراد تنفيذها, فالعوامل الاقتصادية المتمثلة في ضعف التصنيع وسوء التوظيف للموارد يضعف من قدرات التنمية تعتبر من اهم المعوقات التي تؤثر على نجاح برامج التنمية المستدامة, إضافة إلى المعوقات السياسية والتي هي المحرك الأساسي للتنمية ,وهي الأرض الخصبة التي تنمو فيها فكرة التطوير والتنمية للمجتمع, كلها ترتبط بشكل مباشر بعمليات التحول الرقمي, لذلك تم التركيز على دور الإصلاح الرقمي والتطور في مكافحة مظاهر الفساد والفوضى, خاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع الليبي , في ظل الحروب والفوضى الثقافية والسياسية وتعاقب الحكومات الغير منسجمة وتأثيرها بشكل مباشر على الوضع التنموي للمجتمع الليبي الذي لا يزال يحاول أن يجد طريقه نحو الازدهار, حيث تتمثل أهمية الدراسة في التركيز على علاقة التحول الرقمي بتحقيق افضل مستويات التنمية بالمجتمع الليبي, وتكتسب الدراسة أهمية تطبيقية كونها تمثل ميدان علم اجتماع التنمية وعلم اجتماع الرقمي.

اهداف الدراسة

1-التعرف على معوقات التحول الرقمي بالمجتمع الليبي.

2- التعرف على دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة.

3- الكشف عن علاقة التحول الرقمي بالتنمية بالمجتمع الليبي .

3-تحديد المتغيرات:

المتغير المستقل: التحول الرقمي.

المتغير التابع: التنمية المستدامة.

4-تساؤلات الدراسة:

1-ما معوقات التحول الرقمي بالمجتمع الليبي؟

2- ما دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة؟

3-ما علاقة التحول الرقمي بنجاح مشاريع التنمية المستدامة؟

5-تحديد المفاهيم الواردة في الدراسة:

مفهوم التحول الرقمي

يتضمن مصطلح التحول الرقمي على اغلب أنواع النشاط القومي المقصود الذي يهدف لتحسين أداء المنظمات الحكومية, لذا نجد الباحثين قد تعددت آرائهم حول هذا المفهوم على النحو الاتي :

يعرف بانه : عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات العمل بالمؤسسات لإحداث تغيير جذري في طريقة عملها , مما ينجم عنه تطوير أدائها وتغيير أنظمتها التقليدية . [1].

كما يعرف بانه: يشير إلى المدى العريض من الأنشطة المنظمة المتطورة التي تقوم بها الحكومة برؤية استراتيجية تعتمد على التكنولوجيا المتطورة وتحديد الخلل واتخاذ القرارات المناسبة , ونبذ المركزية والتفرقة العرقية وضمان سيادة القانون على الجميع دون أي استثناء أو وساطة. [2].

التعريف الإجرائي:

التحول الرقمي هو عملية هادفة ومقصودة متطورة تعمل على إزالة كل الأنظمة القديمة في المؤسسات ومحاربة كافة أشكال الفوضى الإدارية والمالية التقليدية , والقضاء على كافة أشكال الفساد لتحسين أداء المؤسسات الحكومية.

ومما سبق يتضح أن عملية التحول الرقمي تسعى لتحقيق مسار إيجابي للتغيير في المجتمع, من خلال تعديل كافة الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, والحد من مظاهر التخلف في المؤسسات الرسمية للدولة, ودفعها نحو تحقيق خطوات جادة لتغيير منظومتها الإدارية والوظيفية لتكون اكثر فاعلية في المجتمع.

مفهوم التنمية المستدامة :

يعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية و البيئة التنمية المستدامة بانها :

تنمية تسمح بتلبية احتياجات و متطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في ظل الكتلة البشرية المتزايدة بشكل كبير في العالم . [3]..

كما تعرف بانها :

المدى العريض من الأنشطة المنظمة التي تقوم بها الحكومة لتلبية رغبات كافة أفراد المجتمع في تحسين الأوضاع المعيشية ,وتطوير المدن والأعمال التجارية والأراضي ويمارس هذا النوع من التنمية سعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المجالات ,ويشترط فيها أن تتماشى مع الحاضر من خلال تلبية احتياجاته ومتطلباته دون المساس بمتطلبات المستقبل والأجيال القادمة ومتطلباتها. [4].

التعريف الإجرائي

التنمية المستدامة هي مجموعة من الإجراءات الهادفة التي تنطلق من برامج

تضعها الدولة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع, وتكون مستمرة ومتواصلة وتأخذ في الحسبان متطلبات الحاضر والمستقبل.

ومن هذا العرض لمفهوم التنمية المستدامة يتضح لنا أنها عملية أساسية لأحداث نمط متطور من الحياة الاجتماعية التي تقلل من معاناة الإنسان بحل جميع مشكلاه والتقليل من حجم المعاناة التي يعيشها خاصة في الدول النامية التي تعاني من ويلات الفقر والجهل والحروب , وتعتمد في ذلك على خلق توازن مدروس بين الحاضر والمستقبل في استثمار الموارد المتاحة

المنظور السيسيولوجي للدراسة

ا-النظرية البنائية الوظيفية والتي تنطلق من كون المجتمع يتكون من مجموعة من الأنظمة الاجتماعية التي تحافظ على استقراره وازدهاره, حيث يشكل البناء الاجتماعي الاطار المتكامل لهذه الأنظمة, وكل نظام يشكل جزء من هذا البناء ولديه وظيفة يقوم بها, واي خلل في هذا الجزء يؤثر على استقرار البناء, ومن هنا يمكننا توظيف مبادئ هذه النظرية في كون النظام السياسي يمثل جزء من البناء العام للمجتمع الليبي , الذي يعاني من مشاكل في عملية تنظيم المؤسسات الرسمية وانتشار الفساد فيها وضعف الأداء, خاصة في ظل حالة الحرب والانقسام السياسي مما يؤثر على وظيفة هذا الجزء في أداء وظيفته في نجاح عمليات التطوير والبناء والتنمية المستدامة في المجتمع الليبي بتوظيف التقنية الرقمية [5].

ب- نظرية التحديث والتي مفادها الاطار الفكري العام الذي تنطلق منه هذه النظرية يقوم على تصنيف المجتمعات إلى نمط تقليدي ونمط حديث, حيث يمثل النمط التقليدي المجتمعات المتخلفة ويمثل النمط الحديث إلى المجتمعات المتقدمة, والأيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي الذي يمثل مسيرة المجتمعات من التقليد إلى الحداثة, وهو يمثل المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية التي تعتمد على وجود حتمية أخرى تاريخية تسهم في انتقال المجتمعات الرأسمالية إلى النظام الاشتراكي , وإضافة إلى هذا السياق النظري العام تمثل نظرية التحديث الاجتماعي مفهوم شامل وهي انعكاس لخاصية العمومية , ذلك كونها تتناول موضوع التطور والتنمية السياسية, والتي تنعكس بدورها على الاهتمام الكامل بضرورة التنمية ودعمها لأنها من اهم عوامل تطور المجتمعات, ومن هذا المنطلق سيتم توظيف النظرية بالاستناد على فكرة تحقيق التحديث في الأنظمة السياسية لكي تكون اكثر تطورا ورغبة في إحداث تغيرات إيجابية في أنظمتها السياسية والإدارية, وذلك عن طريق عمليات التحول الرقمي والذي ينعكس على برامج التنمية المستدامة فيها. [6].

عناصر التحول الرقمي

للتحول الرقمي مجموعة من العناصر الأساسية والتي تعمل على نجاح برامجه ويمكن سردها كالاتي :

ا- تجنب جمود وركود المؤسسات العامة وعدم تجميد القواعد والنظم التي تنظمها لفترات طويلة , حيث انه من الضروري إعادة النظر في هذه القواعد من فترة لأخرى, لتعديلها وجعلها اكثر انسجاما مع الأوضاع الجديدة, وللتقليل بشكل كبير من سيطرة البيروقراطية على هذه المؤسسات .

2- ربط مراكز المشاريع بفروعها من خلال شبكات اتصال رصينة وذات جودة عالية مما يترتب عليه صعوبة الاتصال في الوقت المناسب .

3- سرعة الاتصال وهي تمثل معضلة كبرى تواجه التحول الرقمي خاصة فيما يتعلق ببطيء وصول المعلومات ونقصها في أحيان أخرى .

4- الحصول وإيصال المواد العلمية إلى العاملين في الوقت المناسب وباقل التكاليف المالية خاصة في حالات البرامج المسموعة والمرئية والمواد التي تحتاج إلى شرح .

5- تكثيف الخطاب الإعلامي في عمليات الإعلانات مما يشكل قصور في التعريف بالمراكز المتعلقة بالتحول الرقمي وبرامجها وينتج هذا القصور من قلة الإمكانيات المادية [7].

مقومات نجاح عملية التحول الرقمي

ا- يجب أن تكون برامج التحول متناسقة ومتتالية ولا تتناقض مع بعضها البعض، وفي الوقت ذاته لا تتعارض مع المستجدات التي تحدث أثناء الشروع في تطبيقه، وان تتصف برامجه بالشمولية حيث تعالج كافة القضايا في المؤسسات التنموية.

ب- الاعتماد على مبدأ الشفافية مع أفراد المجتمع من خلال إعلامهم بالمزايا والنفقات التي سوف تترتب عن خطط التحول الرقمي , وتقبل أي نقد أو تعديل على خطة الإصلاح الحالية .

ج- من الضروري أن ينطوي التحول الرقمي في أهدافه على رفاهية المجتمع وتطوير, من خلال عدم تركز السلطة لدى فئة معينة من المسؤولين , كما يجب فصل المؤسسات الخدمية عن الجهات الرقابية.

د- لابد من وجود إرادة سياسية قوية مؤمنة بحتمية التحول الرقمي والتطوير في أنظمة الدولة, وان يكون لها القدرة على متابعة عمليات التطوير حتى تحقيق النتائج المرغوبة. [7].

معوقات التحول الرقمي

ا- تعرض المواقع الإلكترونية لخطر الاختراق باي وقت مما يجعل العملية الرقمية غير امنه بشكل تام وعدم الثقة بما تعرضه من مواد علمية, خاصة في ظل محاولة بعض الوزارات إدخال التكنولوجيا في جميع الانظمة .

ب- الحاجة لبذل الجهد والوقت في تدريب وإعداد الكادر الوظيفي حول كيفية التعامل مع وسائل الانتقال المتطور, وإعداد مراكز متخصصة في تطوير العاملين في المؤسسات التنموية العامة .

ت- رفض العديد من المؤسسات من تقبل الطرق الحديثة في كافة الميادين, والاستمرار في نفس النهج التقليدي في التدريس, وصعوبة اعترافهم بفكرة انهم يحتاجون لدورات تطوير في مستوى الأداء بشكل عام, لعدم الثقة في فحوى وجودة العملية الرقمية التي لا تعتمد على التفاعل المباشر بين الرئيس والمرؤوس.

ج- قلة الوعي الكامل من قبل المجتمعات النامية بشكل خاص حول طرق ومبادئ الإدارة الرقمية وتطويره .

د- عدم القدرة على تغطية التكلفة المالية اللازمة للبدء في استخدام التكنولوجيا في منظومة التعليم بكافة تخصصاته في المجتمعات النامية بصفة عامة والمجتمع الليبي بصفة خاصة .

هـ- صعوبة إلغاء نظم الإدارة التقليدية بشكل تام واستبداله بشكل مباشر بأنظمة رقمية جديدة في مجال المؤسسات العامة العام بسبب عدم الرغبة من المسؤولين في ذلك.

و- قلة المراكز المتخصصة في صيانة وحل مشاكل التقنية وخاصة في المناطق البعيدة والريفية والتي تعاني فيها المؤسسات من عدة مشاكل على الصعيد المؤسسي, والاقتصادي والبنى التحتية .

ر- قلة المتخصصين وأصحاب الخبرة في مجال إدارة وتنظيم الرقمي وتطويره, حيث نجد التخبط في القرارات التي تعمل على تنظيم ألية عمل الوزارة من فترة لأخرى, وضعف نظم الاتصالات في بعض المجتمعات والتي تشكل عائق كبير بين المؤسسات والوزارات المختصة بالتحول الرقمي في المجتمع . [8]. **دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة**

أن عملية التغيير تتضمن في مضمونها فلسفة إيجابية, تعمل على إحداث تغيرات مقصودة ومدروسة يتوقع من هذه التغيرات أن تحدث نقلة فعالة في تحسين أداء كافة المؤسسات الحكومية, مما ينعكس بشكل كبير على عجلة النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي ويمس أيضا تحسين مستوى التنمية المستدامة, ويمكن إيجاز دور التحول الرقمي في إنجاح خطط التنمية المستدامة من خلال النقاط الأتية:

1-يقوم التحول الرقمي برفع مستوى الاستخدام الأمثل والمدروس للسلطة والنفوذ , وتوظيفها بشكل فعال لتطبيق تعديلات إيجابية على النظام السائد من اجل تطويره مما ينعكس بشكل إيجابي على عملية التنمية المستدامة.

2-يقلل التحول الرقمي من المعوقات السياسية والإدارية للتنمية من خلال الحد من انتشار مظاهر الفساد وسوء استخدام السلطة, إضافة إلى كونه أداة فعالة في تحييد أي قضايا ترتبط بالعنصرية والوساطة مما يجعل العاملين في مجال التنمية المستدامة اكثر ملائمة لقيادة عجلة مشاريع التنمية المستدامة.

3-يجسد التحول الرقمي واحد من اهم عناصر التنمية التكنولوجية الشاملة في المجتمع, كونه يمهد الطريق لانطلاق برامج التنمية المستدامة من خلال العمل على خلق بيئة امنه ونظيفة, مما يزيل كل مظاهر السلبية كالمحسوبية وعدم النزاهة, والعمل على دفع جميع المؤسسات نحو دعم برامج التنمية في المجتمع. [8].

4-يعمل التحول الرقمي على توجيه برامج التنمية الاقتصادية, ويعمل على استثمار الموارد المتاحة بالشكل الأمثل من دون حدوث أي مشاكل مادية , كونه يقوم ببرمجة خطط التنمية في ضوء الإمكانيات المتاحة ويفرض متابعته لعمل المؤسسات التنموية لتحقيق الأهداف المرغوبة.

5-ان عملية التنمية المستدامة في المجتمع تنطلق من تحسين ورفع مستوى المعيشة لا فراده, وهذا لن يتحقق إلا بعملية تنموية متكاملة على مختلف الأصعدة, أي أنها تتضمن في برامجها تحقيق مبدا العدلة الاجتماعية في الحقوق والواجبات, وتعمل على تحسين جودة الخدمات في المجتمع, وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بعملية التطوير الشاملة التي تهدف لرفع مستوى المؤسسات في المجتمع لكي تكون فاعلة في عملية التنمية المستدامة ويمثل التحول الرقمي اهم عناصرها. [9].

الدراسات السابقة

تعتبر عملية عرض ومراجعة التراث النظري والأدبيات المتعلقة خطوة مهمة , كونها تتيح المجال للدراسة الحالية من التعرف على خلفيات موضوع الدراسة, وابرز المتغيرات المتعلقة به , حيث إنها تساعد في إعطاء فكرة واضحة عن تطور الظاهرة موضوع الدراسة واهم الأساليب العلمية التي تم الاعتماد عليها في دراسة موضوع التحول الرقمي وعليه فقد تم عرض مجموعة من الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة على النحو الاتي :

ا-دراسة مسعود علي سنة ,(2023), بعنوان دور التحول الرقمي بمؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة, وهدفت الدراسة للتعرف على دور التحول الرقمي في تحقيق برامج تنموية بالتعليم العالي, واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي, وقد توصلت الدراسة إلى أهمية اتباع سياسة التحول الرقمي في تفعيل الحوكمة الرشيدة وتطوير التخطيط والتطوير الفعال في منظومة التعليمية. [10].

ب-اجرى عايض القحطاني, دراسة سنة (2023), بعنوان دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة السعودية, وهدفت الدراسة للكشف عن اهم العوامل الداعمة لبرامج التحول الرقمي بالمملكة, وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي, وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي له دور مهم في تحسين أداء المؤسسات وتوفير فرص اعلى للتنمية المستدامة. [11].

ج-دراسة احمد جنيدي سنة,(2021), بعنوان دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة للمنظمات العامة, وهدفت للتعرف على دور الرقمنة في تعزيز جهود التنمية المستدامة ,وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي, وتم جمع البيانات باستخدام استمارة الاستبيان, وتوصلت الدراسة إلى ضرورة أن يتم الربط التحول الرقمي الأجهزة الإدارية الرسمية وبين التنمية المستدامة والعمل على التقليل من سلبيات السياسة العامة للدولة على قطاع التنمية ومشاريعها. [12].

د-دراسة فاخر مفتاح, سنة (2019), بعنوان الإصلاح الشامل للنظام الاقتصادي, وركزت على المشاكل التي تواجه التحول االرقمي في القطاعات المصرفية, واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وتوصلت إلى أن عدم الاستقرار السياسي يعتبر عامل حاسم في فشل خطط التطوير والإصلاح الرقمي في المجتمع, إضافة إلى تعديل القوانين والتشريعات المعمول بها. [13].

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق لعدة دراسات أجريت في مجتمعات مختلفة فيما يتعلق بدور وعلاقة التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة, نجد أنها اتفقت من حيث الهدف والمنهج, كدراسة كل من,مسعود, سنة (2023),ودراسة عايض, سنة,(2023), حيث نجدها ركزت على الجانب الاقتصادي والإمكانات للتحول الرقمي وربطه بالتنمية المستدامة بشكل مباشر, كما أنها اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي , بينما نجد أن دراسة كل من, احمد الجنيدي,(2021), ودراسةفاخر, سنة, (2019), حيث لم تركز على دور التحول الرقمي في التنمية المستدامة بشكل مباشر بل كانت متداخلة مع متغيرات أخرى, كما أنها اعتمدت على الدراسة الميدانية في تحليل وجمع بياناتها, واستخدمت استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات, وقد قامت الدراسة الحالية بمراجعة هذه الأدبيات للاستفادة منها وتوظيفها في معرفة تاريخ الظاهرة موضوع الدراسة, حيث سيتم فيما يلي مقارنة نتائج الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث نقاط الاتفاق والاختلاف.

ثانيا الإطار المنهجي للدراسة:

1- نوع الدراسة:

أن تحديد طريقة الدراسة يتوقف على طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، بالإضافة إلى الإمكانيات الفنية والمادية المتاحة للباحث، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، إذ يهتم هذه النوع من البحوث بوصف الوضع الراهن للموضوع، وللمنهج الوصفية عدة أساليب منها: الأسلوب المسحي، والأسلوب المقارن، والأسلوب الارتباطي، وأسلوب دراسة الحالة وغيرها، ولقد اختار الباحث من هذه الأساليب، أسلوب المسح الشامل

لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك كونه يتناسب مع حجم مجتمع الدراسة.

2-مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بصندوق التنمية بمدينة بنغازي.

3-وحدة التحليل

وتتمثل وحدة التحليل في الفرد العامل بصندوق التنمية بمدينة بنغازي.

4-إجراءات جمع البيانات

ا. اختيار أداة الدراسة:

إن أداة الدراسة، أو وسيلة جمع البيانات الرئيسية في هذه الدراسة هي استمارة الاستبيان، فاختيار كوسيلة لجمع بيانات الدراسة يتفق مع طبيعة موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وخصائص أفراد مجتمع الدراسة.

ب. إعداد أداة الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، قام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان عن دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة، وقد مر تصميمها بالعديد من الخطوات والتي يمكن عرضها فيما يلي:

(1) قام الباحث بتجميع قدر من العبارات التي يرى أنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع الدراسة وأهدافها، وقد تم الحصول عليها من مصادر مختلفة كالخلفية النظرية لهذه الدراسة الذي حدد فيها دور التحول في التنمية المستدامة وكذلك من خلال العديد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع مثل دراسة مسعود(2023), ودراسة عايض(2023)، ودراسة الجنيدي(2021) .

(2) تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين: الأول، تضمن بيانات أولية عن المبحوثين تمثلت في: النوع، العمر، المنطقة السكنية، المستوى التعليمي، وغيرها وكان عدد الأسئلة الخاصة بها وعددها (11) سؤالاً، أما الجزء الثاني، فقد تضمن أسئلة عن دور التحول الرقمي في التنمية المستدامة: وقد اشتمل هذا الجانب على محورين محاور رئيسين وهما:

ا- المحور الأول: يتمثل في معوقات التحول الرقمي، وكان عدد الأسئلة الخاصة بهذا المحور (5) أسئلة.

ب- المحور الثاني: يتمثل علاقة التحول الرقمي بالتنمية، وكان عدد الأسئلة الخاصة بهذا المحور (6) أسئلة.

مرحلة جمع البيانات

بعد الانتهاء من إعداد استمارة الاستبيان، تم توزيعها على مجتمع الدراسة, حيث تم جع البيانات بتاريخ,12-11-2025.

صدق أداة جمع البيانات وثباتها

تم قياس الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات حيث بلغ(89.0), حيث تم الاعتماد على معادلة لكيودر ورتشاردسون صيغة(20), وهذه الصيغة هي:

ن/ن-1 xع-مج س ص/ع

وباستخدام المعادلة باغت قيمت ثبات أداة استمارة الاستبيان (0.85).

7-مجالات الدراسة

1. المجال المكاني: تحدد المجال المكاني (الجغرافي) للدراسة بمقر صندوق الإعمار بمدينة بنغازي بالمجتمع الليبي.
2. المجال البشري: لقد تحدد المجال البشري للدراسة في العاملين بصندوق الإعمار بمدينة بنغازي.
3. المجال الزمني: لقد استغرقت الدراسة الميدانية الفترة الزمنية من(9-11 إلى 13-11 -2025.

لأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تم معالجة البيانات عن طريق ما يلي:

التوزيعات التكرارية والنسب المئوية، لتحديد خصائص مجتمع الدراسة، والإجابة عن تساؤلات الدراسة، كما تم استخدام اختبار (كاي) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات, ومعامل التواق(c), لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات.

صعوبات الدراسة

واجهت الباحث أثناء تنفيذه لهذه الدراسة لجملة من الصعوبات من أهمها ما يلي:

1. ندرة المراجع التي تناولت دور التحول الرقمي في التمية المستدامة بشكل مباشر، خاصة بالمجتمع المحلي (الليبي).
2. ضيق الوقت المحدد لإجراء الدراسة، مما تطلب وقتاً وجهداً كبيرين في مرحلة جمع البيانات.
3. عدم تعاون بعض أفراد مجتمع الدراسة أثناء مرحلة جمع البيانات كالملل والامتناع عن الإجابة على أسئلة استمارة الاستبيان.
4. قلة الإمكانيات المادية وعدم وجود أي راعي للدراسة.

انتماءات الدراسة

بما أن هذه الدراسة تقع ضمن تخصص علم الاجتماع ، فإن هذه التخصص تندرج تحته العديد من الفروع، كل فرع يهتم بجانب معين من الظاهرة الاجتماعية، ولذا فإن موضوع هذه الدراسة ينتمي إلى فرع من فروع علم الاجتماع، وهو: علم اجتماع التنمية,وعلم الاجتماع الرقمي.

ثالثا تحليل البيانات وعرض النتائج :

أولا البيانات المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة:

الجدول 1: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	50	%100
إناث	0	%0
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول (1) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب النوع، أن نسبة العاملين كلهم من الذكور، حيث بلغت النسبة (100%) .

الجدول 2: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب العمر

فئات العمر	التكرار	النسبة المئوية
30_20	9	% 18
40_30	28	%56
40_فمافوق	13	%26
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول (2) أن الفئة العمرية (30-40) هي الأعلى حيث بلغت(56%), بينما تليها الفئة العمرية(40فمافوق), وبلغت(26%), بينما نجد اقل نسبة كانت للفئة العمرية(20_30) وقد بلغت (9%) .

الجدول 3: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	**0**	**%0**

جامعي	**50**	**%100**
ما فوق جامعي	**0**	**%0**
المجموع	**50**	**%100**

من خلال الجدول (3) تبين أن نسبة (%50) أي النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة كانت من ذوي المستوى التعليمي الجامعي, بينما لا يوجد من أفراد مجتمع الدراسة من هم من المستوى الثانوي أو فوق الجامعي، حيث بلغت النسبة(%0) .

الجدول 4: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
10_1	8	%16
20_10	10	%16
20_فمافوق	32	%68
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول (4) أن الفئة (20فمافوق) هي الأعلى حيث بلغت(%68), بينما تليها الفئة العمرية (20-10-1) وبلغت(%16) .

الجدول 5: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب وظيفتهم في الصندوق

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
مهندس	45	%94
مساح	2	%4
مقاول	3	%2
المجموع	50	%100

من خلال الجدول (5) تبين أن نسبة (%94) أي النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة كانت المهندسين في الصندوق, بينما(%4) من أفراد مجتمع الدراسة كانت المساحين, وأخيرا المقاولين حيث بلغت النسبة(%2) .

الجدول 6: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب مشاركتهم في مشاريع تنموية

المشاركة في مشاريع تنموية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	35	%70
لا	15	%30
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(6) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب مشاركتهم في مشاريع تنموية سابقة، أن نسبة (%35) من العاملين قد شاركوا في مشاريع تنموية سابقة، بينما نسبة (%15) منهم لم يسبق لهم العمل بمشاريع التنمية .

الجدول 7: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب تلقيهم دورات تدريبية

الحصول على دورات تدريبية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	45	%90
لا	5	%10
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(7) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كانوا قد خضعوا أو تحصلوا على دورات تدريبية، أن نسبة (%45) من العاملين لم يتحصلوا على دورات تدريبية أو تأهيلية، بينما نسبة (%10) من العاملين كانت لهم دورات تدريبية وتأهيلية .

الجدول 8: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب نوع الدورات التي تحصلوا عليها

نوع الدورات التدريبية	التكرار	النسبة المئوية
تنمية بشرية	3	%60
برمجيات	2	%40
المجموع	5	%100

يتضح من الجدول(8) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب نوعية الدورات التدريبية التي تحصلوا عليها، أن نسبة (%60) من الدورات كانت تختص بالتنمية البشرية ومناهجها، بينما نسبة (%40) من الدورات كانت تقتصر على دورات برمجية فقط .

الجدول 9: توزيع مجتمع الدراسة حسب دور التحول الرقمي في الحد من الصعوبات المادية للتنمية

دور التحول الرقمي في الحد من الصعوبات المادية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	47	%94
لا	3	%6
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(9) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب دور التحول الرقمي في الحد من الصعوبات المادية للتنمية المستدامة، أن نسبة (%94) من العاملين قد أجابوا بنعم واكدوا على دور التحول الرقمي في الحد من الصعوبات المادية للتنمية المستدامة، بينما نسبة (%6) منهم لا يعتقدون بان التحول من شانه أن يقلل من تلك الصعوبات المادية.

الجدول 10: توزيع مجتمع الدراسة حسب اذا ما كان ضعف التمويل احد معوقات التحول الرقمي

ضعف التمويل كمعوق للتحول الرقمي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	50	%100
لا	0	%0
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(10) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كان ضعف التمويل يشكل معوق للتحول الرقمي، أن نسبة (%100) من المبحوثين كانت إجابتهم بان ضعف التمويل هو واحد من معوقات التحول الرقمي.

الجدول 11: توزيع مجتمع الدراسة حسب اذا ما كان استنزاف موارد الدولة يعيق الانتقال الرقمي

استنزاف موارد الدولة كمعوق للتحول الرقمي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	50	%100
لا	0	%0
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(11) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كان استنزاف موارد الدولة يشكل معوق التحول الرقمي لإصلاح المؤسسات التنموية، أن نسبة (%100) من المبحوثين كانت إجابتهم تؤكد أن استنزاف موارد الدولة يعتبر احد معوقات الانتقال الرقمي في المؤسسات التنموية .

الجدول 12: توزيع مجتمع الدراسة حسب اذا كان تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب تشكل واحدة من صعوبات التحول الرقمي

تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب من صعوبات التحول الرقمي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	42	%84
لا	8	%16
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(12) أن نسبة (%84), من المبحوثين أجابوا بان تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب يمثل احد الصعوبات التي واجهت التحول الرقمي, بينما نسبة (%16), من المبحوثين أجابوا بان تنمية المؤسسات

المتضررة من الحرب لا تشكل صعوبة للتحول الرقمي.

الجدول 13: توزيع مجتمع الدراسة حسب اذا ما كانت قوانين الدولة تعرقل التحول الرقمي بالمؤسسات التنموية

قوانين الدولة تعرقل التحول الرقمي بالمؤسسات التنموية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	35	%70
لا	15	%30
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(13) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كانت قوانين الدولة تعرقل التحول الرقمي بالمؤسسات التنموية، أن نسبة (70%) من المبحوثين كانت إجابتهم بان قوانين الدولة تعرقل عمل التحول الرقمي بالمؤسسات التنموية, بينما نسبة(30%), منهم كانت إجابتهم بان قوانين الدولة لا تؤثر سلبا على مؤسسات التنمية.

الجدول 14: توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا كان التحول الرقمي يسهم في نجاح مشاريع التنمية المستدامة

مساهمة التحول الرقمي في نجاح التنمية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	41	%82
لا	9	%18
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(14) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب اذا ما كان التحول الرقمي تسهم في نجاح مشاريع التنمية ، أن نسبة (82%) من المبحوثين كانت إجابتهم تؤكد أن التحول الرقمي يساهم في نجاح مشاريع التنمية, بينما نسبة(18%), كانت إجابتهم بانه لا يساهم في نجاح مشاريع التنمية.

ثانيا الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول ما هي معوقات التحول الرقمي بالمجتمع الليبي ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تحليل إجابات مجتمع الدراسة وعرضها في الجدول الاتي:

الجدول 15: معوقات التحول الرقمي في المجتمع

المعوقات	التكرار	النسبة المئوية
الفساد الإداري والمالي	25	%50
الوساطة والمحسوبية	7	%20
العنصرية والفوضى السياسية	10	%16
ضعف أجهزة الدولة وعدم وضوح الأهداف	8	%14
المجموع	50	%100

يشير الجدول رقم (15) أن اعلى نسبة كانت الفساد الإداري والمالي حيث بلغت (50%), وتأتي بعدها الوساطة والمحسوبية حيث كانت نسبتها (20%), وتليها العنصرية والفوضى السياسية حيث بلغت نسبتها (16 %) , ضعف أجهزة الدولة وعدم وضوح الأهداف حيث بلغت(14%).

التساؤل الثاني هل يساهم التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تحليل إجابات مجتمع الدراسة وعرضها في الجدول الاتي:

الجدول 16: مساهمة التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة

التنمية المستدامة	التحول الرقمي		المجموع
	تؤثر	لاتؤثر	
يساهم	19	8	27
لا يساهم	14	9	23
المجموع	**33**	**17**	**50**
دالة عند مستوى دلالة (0.05)	**X=8.15**	**Df=1**	**C=0.28**

يوضح الجدول رقم (16) وجود علاقة دالة إحصائيا بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة, حيث بلغت قيمة(**x=8.15**)، بدرجة حرية(1), وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05),وقد وصلت قوة العلاقة حسب معامل (c=0.28), وذلك يعني أن عملية التحول الرقمي تساهم في نجاح برامج التنمية المستدامة , مما يجعل تحقيق أهداف التنمية يرتبط بمستوى التحول الرقمي الذي تم تحقيقه.

التساؤل الثالث ما علاقة بين التحول الرقمي ونجاح مشاريع التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تحليل إجابات مجتمع الدراسة وعرضها في الجدول الاتي:

الجدول 17: العلاقة بين التحول الرقمي ونجاح مشاريع التنمية:

مشاريع التنمية	التحول الرقمي		المجموع
	تؤثر	لاتؤثر	
ناجحة	18	10	28
غير ناجحة	14	8	22
المجموع	**32**	**18**	**50**
دالة عند مستوى دلالة (0.05)	**X=7.25**	**Df=1**	**C=0.16**

يوضح الجدول رقم (17) وجود علاقة دالة إحصائيا بين التحول الرقمي ونجاح مشاريع التنمية, حيث بلغت قيمة(x=7.24)، بدرجة حرية(1), وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05),وقد وصلت قوة العلاقة حسب معامل (c=0.16), وذلك يعني أن برامج التحول الرقمي تؤثر على سير عجلة التنمية في المجتمع, حيث تصطدم تلك المشاريع بعدة مشاكل كقلة الخبرات المتخصصة, وسوء التخطيط وضعف أجهزة الدولة.

نتائج الدراسة

من خلال دراسة موضوع دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج سوف نوجزها في الاتي:

أولا النتائج المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة:

1-أن العاملين في اللجنة كانوا كلهم من الذكور، حيث بلغت النسبة (100%),بينما لا يوجد أي إناث تعمل مع اللجنة حيث بلغت النسبة(0%) .

2- أن الفئة العمرية (30-40) هي الأعلى حيث بلغت(56%), بينما تليها الفئة العمرية(40فمافوق), وبلغت(26%), بينما نجد اقل نسبة كانت للفئة العمرية(20_30) وقد بلغت (9%) .

3- أن نسبة (50%) أي النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة كانت من ذوي المستوى التعليمي الجامعي, بينما لا يوجد من أفراد مجتمع الدراسة من هم من المستوى الثانوي أو فوق الجامعي، حيث بلغت النسبة(0%) .

4- أن فئة سنوات الخبرة من (20فمافوق) هي الأعلى حيث بلغت(68%), بينما تليها الفئة العمرية (20-10-1) وبلغت(16%) .

5- أن نسبة (94%) النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدراسة كانت من المهندسين العاملين في الصندوق, بينما(4%) من أفراد مجتمع الدراسة كانت المساحين, وأخيرا المقاولين حيث بلغت النسبة(2%) .

ثانيا النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

1- خلصت الدراسة إلى أن نسبة (35%) من العاملين قد شاركوا في مشاريع تنموية سابقة، بينما نسبة (15%) منهم لم يسبق لهم العمل بمشاريع التنمية .

2- كما بينت أن نسبة (45%) من العاملين لم يتحصلوا على دورات تدريبية أو تأهيلية، بينما نسبة (10%) من العاملين كانت لهم دورات تدريبية وتأهيلية .

3- توصلت الدراسة إلى أن نسبة (60%) من الدورات كانت تختص بالتنمية البشرية ومناهجها، بينما نسبة (40%) من الدورات كانت تقتصر على دورات برمجية فقط .

4- بينما تشير الدراسة إلى أن نسبة (94%) من العاملين قد أجابوا بنعم واكدوا على دور التحول الرقمي في الحد من الصعوبات المادية للتنمية المستدامة، بينما نسبة (6%) منهم لا يعتقدون بان الإصلاح من شانه أن يقلل من تلك الصعوبات المادية.

6- كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة (100%), من المبحوثين كانت إجابتهم بان ضعف التمويل هو واحد من معوقات التحول الرقمي.

7- كما خلصت إلى أن نسبة (84%), من المبحوثين أجابوا بان تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب يمثل احد الصعوبات التي واجهت التحول الرقمي, بينما نسبة (16%), من المبحوثين أجابوا بان تنمية المؤسسات المتضررة من الحرب لا تشكل صعوبة للتطوير.

8- كذلك توصلت إلى أن نسبة (70%) من المبحوثين كانت إجابتهم بان قوانين الدولة تعرقل عمل المؤسسات التنموية, بينما نسبة(30%), منهم كانت إجابتهم بان قوانين الدولة لا تؤثر سلبا على مؤسسات التنمية.

9- توصلت الدراسة إلى أن نسبة (82%) من المبحوثين كانت إجابتهم تؤكد أن التحول الرقمي يساهم في نجاح مشاريع التنمية, بينما نسبة(18%), كانت إجابتهم بانه لا يساهم في نجاح مشاريع التنمية.

ثانيا النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

1-اوضحت الدراسة أن الفساد الإداري والمالي من اهم معوقات التحول الرقمي الشامل حيث بلغت (50%).

2- كما بينت الدراسة أن الوساطة والمحسوبية تمثل عائق كبير أمام برامج التحول الرقمي حيث كانت نسبتها (20%).

3- اثبت الدراسة أن العنصرية والفوضى السياسية أثرت بشكل سلبي على خطط التحول الرقمي التنموية حيث بلغت نسبتها (16 %).

4- توصلت الدراسة إلى أن ضعف أجهزة الدولة وعدم وضوح الأهداف تربك بشكل كبير خطط العمل على التحول الرقمي حيث بلغت(14%).

5- أوضحت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائيا بين دور التحول الرقمي وتحقيق التنمية في المجتمع عند مستوى دلالة(0.05).

6- أوضحت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائيا بين التحول الرقمي ونجاح مشاريع التنمية عند مستوى دلالة(0.05).

ثالثا مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

1-اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من, مسعود, سنة (2023),ودراسة عايض, سنة,(2023), كذلك دراسة احمد, سنة,(2021), حيث نجدها ركزت وأشارت إلى الجانب الاقتصادي للتحول الرقمي وربطه بالتنمية المستدامة بشكل مباشر, كما أنها حيث نجدها ركزت على المعوقات الاقتصادية والسياسية لتطبيقه و تأثيرها على نجاح برامج التنمية في المجتمع.

2- بينما اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة فاخر,(2019), حيث لم تركز على دور التحول الرقمي في التنمية المستدامة بشكل مباشر بل كانت متداخلة مع متغيرات أخرى, حيث لم تركز على تلك المعوقات الاقتصادية والسياسية للتحول الرقمي بشكل مباشر بل كانت متداخلة مع متغيرات أخرى, كالعوامل الثقافية والاجتماعية, مما يعني اختلاف المعوقات ونوعها ومدى تأثيرها حسب المجتمع والظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها, فالظواهر تختلف باختلاف المجتمعات ونمط حياتها ومعيشتها .

التوصيات:

1- زيادة الاهتمام بمشاريع التنمية الاجتماعية بشكل كبير من خلال دعم المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع التنموي وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها, من خلال إدخال التكنولوجيا الرقمية في كل أجهزة الدولة.

2- إقامة الندوات التوعوية للتعريف بأهمية دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة وانعكاس ذلك على رفاهية الفرد والمجتمع.

3- تعديل القوانين والتشريعات بما يتماشى مع التطور الذي يشهده العالم هذه الأيام لضمان اقصى مستوى من تحقيق أهداف التنمية وتحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد.

4- مواصلة عمليات التطوير الاجتماعي والاستمرار في تنفيذ برامج التحول الرقمي الشامل في كافة جوانب المؤسسات في المجتمع الليبي .

5- ضرورة إدخال عمليات التحول الرقمي بكل أجهزة الدولة الخدمية والتنموية وإقناعهم بأهميته لهم للحصول على حياة افضل لكل أفراد المجتمع .

6- دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية قبل الشروع في تنفيذ خطط وبرامج التحول الرقمي, للوقوف على كافة المعوقات الاقتصادية والسياسية ومحاولة إيجاد حلول لها.

7- إجراء البحوث والدراسات في مجال علاقة التحول الرقمي بالتنمية الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه برامجه في دول العالم الثالث .

8- الاستعانة بالخبرات في الدول المتقدمة ومحاولة استضافتها بشكل دوري لتدريب العناصر الوطنية في مجال التحول الرقمي والتطوير الإداري و المؤسسي .

المراجع

[1] عبدالله العسيري,التحول الرقمي, دار المعرفة للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى,2020.

[2] مسلم بابا,"محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي",مجلة السياسة والقانون,عدد(9).

[3] عبدالفتاح المسماري, "إصلاح القيادات الإدارية في أجهزة الدولة ومؤسساتها", مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية, مجلد(4),عدد(1), 2021.

[4] عبدالفتاح المسماري ,"الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة",المؤتمر العلمي الدولي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة, اجدابيا, ليبيا,2015.

[5] عبدالناصر شماطة, المختصر في النظرية الاجتماعية, الطبعة الأولى, ليبيا, الجامعة المفتوحة, 2018 .

[6] صالح بلحاج , "التنمية السياسية, مجلة الجزائر العلمية", كلية الآداب, جامعة الزاوية, ليبيا, 2017.الدراسات الاجتماعية, الجزائر, 2019.

[7] محمد حسن,علم الاجتماع الرقمي, دار أوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى,2025.

[8] معيتيقة احمد, التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية, منشورات الجامعة, الطبعة الاولى,2021.

[9] الصديق خليفة, ,"الإصلاح السياسي وتأثيرها على التنمية", مجلة كلية

[10] مسعود علي,دور أبعاد التحول الرقمي بمؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة,مجلة التنمية العالمية, تونس,2023.

[11] عايض القحطاني,دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة, المجلة العربية للمعلوماتية, العدد الرابع, المملكة السعودية,2023.

[12] احمد الجنيدي,دور الإصلاح في تحقيق التنمية المستدامة, الإسكندرية, كلية العلوم المالية والإدارية, 2021.

[13] فاخر مفتاح,الإصلاح المؤسسي للقطاعات الاقتصادية, مؤتمر الإصلاح المؤسسي,مركز البحوث والاستشارات , جامعة بنغازي,ليبيا, 2019 .